

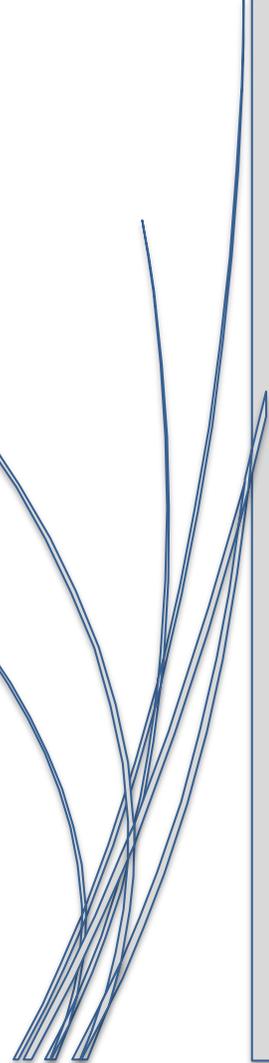
انتخابات السلطات المحليّة مقدّمة لمعركة سياسيّة حول انتخابات اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة

أذار 2024

تقدير موقف (2)

د. امطانس شحادة

مدى الكرمل



جرت انتخابات السلطات المحليّة يوم الثلاثاء السابع والعشرين من شباط المنصرم (2024/2/27)، بعد أن أجّلت وزارة الداخليّة موعدها مرتين بسبب الحرب على غزّة، وتداعياتها، والتصعيد على الجبهة الشماليّة مع حزب الله، إذ كان من المقرّر إجراؤها في آخر أيام تشرين الأوّل الفائت (2023/10/31).

ووفقاً لمعطيات وزارة الداخليّة، جرت الانتخابات في 197 بلدية ومجلساً قروياً و45 مجلساً إقليمياً، من بينها 13 بلدية و77 مجلساً عربياً، و4 مجالس إقليمية عربيّة. بلغ عدد أصحاب حقّ الاقتراع نحو 7 ملايين و190 ألفاً، من بينهم 1.1 مليون ناخب عربيّ. وقد بلغت نسبة التصويت في البلاد 49%، بينما بلغ معدّل نسب التصويت في البلدات العربيّة نحو 80%.

تُتابع ورقة الموقف هذه أبرز سمات انتخابات السلطات المحليّة العربيّة، وترى أنّ المنافسة في الانتخابات وأنماط التصويت لم تحمل أيّ جديد جدّيّ قياساً إلى سابقتها على الرغم من الحرب والحالة السياسيّة القائمة. على الجملة، اتّسمت الانتخابات بنسب تصويت مرتفعة في غالبية البلدات العربيّة؛ وارتكزت الانتخابات -في أساس ما ارتكزت- على منافسة بين تكتّلات واصطفافات عائليّة، لا تعتمد على منافسة وفقاً لبرنامج عمل بلديّ أو طرح سياسيّ. في ظلّ غياب تأثير للحرب على قطاع غزّة وشبهه غياب للأحزاب السياسيّة القطريّة في الحملة الانتخابيّة، خاصّة في انتخابات الرئاسة، ما زالت حصّة النساء في الترشّح لعضويّة السلطات المحليّة العربيّة منخفضة جدّاً، وغائبة تماماً عن المنافسة لرئاسة السلطات المحليّة. الجديد في الانتخابات المحليّة الأخيرة كان تحوّل الجريمة المنظّمة إلى لاعب مركزيّ في انتخابات السلطات المحليّة العربيّة.

على الرغم من ذلك، قد تؤدّي نتائج انتخابات الرئاسة في السلطات المحليّة العربيّة، لأوّل مرّة منذ سنوات عديدة، إلى منافسة جدّيّة على ترؤس اللجنة القطريّة للسلطات المحليّة العربيّة قد تحمل دلالات سياسيّة وحزبيّة إلى حدّ ما. فقد أعلن الجناح الجنوبيّ للحركة الإسلاميّة دعم ترشّح مازن غنايم رئيس بلدية سخنين المنتخب لرئاسة اللجنة. في المقابل، أعلن رئيس بلدية أمّ الفحم الدكتور سمير محاميد ترشّحه لهذا المنصب. قد تتحوّل انتخابات رئاسة اللجنة القطريّة إلى منافسة بين الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة وسائر التيارات الحزبيّة والسياسيّة.

نسب مشاركة مرتفعة في البلدات العربيّة

المعهود أنّ معدّل المشاركة في السياسة المحليّة في المجتمع العربيّ عالٍ جدّاً، مقارنةً بنسب التصويت في البلدات اليهوديّة، وينسب تصويت المجتمع العربيّ في الانتخابات البرلمانيّة. فالتنافس على السلطة المحليّة يتعدّى التنافس على تقديم الخدمات إلى تنافس بين عصبّيّات مختلفة تقوم بتجنيد الجماعات المختلفة، كالعائلات أو المناطق في المدينة أو البلدة على سبيل المثال. ليس هذا من قبيل المصادفة، بل في الغالب تكون الانتخابات حيّزاً للتنافس على المكانة والزعامة، وعلى مراكز النفوذ

المحليّة، وعلى موارد السلطة المحليّة، كالميزانيات والوظائف التي تُعتبر الموارد الجماعيّة شبه الوحيدة التي بحوزة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.¹

يفسّر الباحث محمّد خلايلة مستويات المشاركة المرتفعة في انتخابات السلطات المحليّة العربيّة بكون الانتخابات المحليّة "ذات أهميّة قصوى لدى المواطنين الفلسطينيين، في حين أنّ الانتخابات البرلمانيّة هي ذات أهميّة ثانويّة".² انتخابات السلطات المحليّة الأخيرة -وسابقتها كذلك- تعزّز هذا الادّعاء.

وفقاً لمعطيات وزارة الداخلية، كان معدّل المشاركة في الانتخابات في البلدات العربيّة قرابة 80% (مقارنة بـ 55% في الانتخابات البرلمانيّة الأخيرة عام 2022)، ومقابل نسبة 49% في البلاد كافّة. فقد كانت نسب التصويت مرتفعة في غالبية المدن والقرى العربيّة. في عشر (10) بلدات من أصل ثلاث وسبعين (73)، تجاوزت نسبة التصويت الـ 90% (كما يوضّح الجدول في الملحق أدناه). وفي ثلاثين (30) من البلدات، تراوحت نسبة التصويت بين 80% و 90%. وفي ثلاث (3) بلدات فقط تراوحت نسبة التصويت بين 60% و 70%. وفي أربع (4) بلدات تراوحت تلك بين 50% و 60%، ولم تكن أدنى من 50% إلا في مدينة الناصرة.

نسب التصويت المنخفضة مرّدها إلى أسباب خاصّة في عدد من البلدات العربيّة.

- في مدينة الناصرة كانت أدنى نسبة تصويت، إذ بلغت قرابة 48%. ويمكن اعتبار ذلك مؤشراً على عدم رضى وعدم اهتمام وعلى إحباط لدى المواطنين بسبب سوء وضع المدينة، واقتصار المناقصة بين الرئيس الحالي علي سلّام ومرشّح الجمية شريف زعبي.
- في مدينة أم الفحم، بلغت نسبة التصويت 51%. وذلك لعدم وجود منافسة جيّدة على منصب رئاسة البلدية؛ إذ كانت نتيجة الانتخابات محسومة لمصلحة الرئيس الحالي د. سمير محاميد.
- في قرية كفر ياسيف، بلغت نسبة التصويت 54%. وذلك بسبب مقاطعة العديد من الأحزاب المتنافسة وأحد مرشّحي الرئاسة، نتيجة للعنف الذي سبق الانتخابات، وبسبب إطلاق النار على منازل مرشّحين لرئاسة المجلس المحليّ.
- في قرية الرامة، بلغت نسبة التصويت قرابة 55% نتيجة لوجود مرشّح وحيد للرئاسة.
- في مدينة شفاعمرو، بلغت نسبة التصويت 65%. ومرّ ذلك إلى أسباب سياسيّة محليّة وطبيعة المناقصة، إذ كانت المنافسة الجديّة بين متنافسين شغلوا في السابق منصب رئيس البلدية، ولم تحمل الانتخابات أيّ جديد جيّد. غياب المناقصة عامّة، وغياب البعد العائليّ عاملاً مركزياً، وعدم وجود منافسة جيّدة، وكذلك ازدياد الدور الذي تقوم به الجريمة المنظّمة، كلّ هذه كانت عوامل مركزيّة أفضت إلى تدنيّ نسب التصويت في عدد قليل جدّاً من البلدات العربيّة.

¹ مصطفى، مهنّد. (2019، نيسان). الانتخابات المحليّة في إسرائيل 2018: مدخل عام. [جدل عدد 35، مدى الكرمل](#).

² خلايلة، محمّد. (2019، نيسان). قراءة في نتائج الانتخابات المحليّة الأخيرة -صحوة الأحزاب أم غيابها عن المشهد؟. [جدل عدد 35، مدى الكرمل](#).

وعلى الجملة، في غالبية السلطات المحليّة، خمس وستون (65) سلطة محليّة من أصل ثلاث وسبعين (73) -أي 90%- تجاوزت نسب التصويت الـ70%. وهي نسب مرتفعة جدًّا مقارنةً بنسب التصويت العامّة في البلاد، ومقارنةً مع نسب التصويت لدى المجتمع العربيّ في الانتخابات البرلمانيّة التي بلغت في انتخابات العام 2022 قرابة 55%.

مركزيّة العائليّة

مركزيّة العائلة والحمولة لم تتغيّر في الانتخابات المحليّة. ففي الغالبية العظمى من البلدات العربيّة كانت الانتخابات حمائليّة وبين العائلات الكبيرة التي تبني تحالفات لخوض الانتخابات. حتّى في المدن العربيّة كانت الانتخابات بمعظمها حمائليّة وعائليّة، إلّا في مدينتي الناصرة وأمّ الفحم، وإلى حدٍّ ما في شفاعمرو حيث الاعتبار الطائفيّ ما زال واضحًا وقويًّا. في عدد من البلدات، قامت الأحزاب القطريّة بدعم مرشّح محليّ لرئاسة المجلس، أو بالتحالف معه، ابتغاءً رفع حظوظ فوزه في رئاسة السلطة المحليّة (على سبيل المثال لا الحصر، في المدن التالية: سخنين؛ طمرة؛ عرّابة).

يُخلص مهتّد مصطفى، في تحليله لانتخابات السلطات المحليّة عام 2018، إلى ما يلي: "الانتخابات في السلطات المحليّة العربيّة تحمل بعدًا عصبيًّا أكثر ممّا هو سياسيّ، على الرغم من أنّ البعد العصبيّ لا يخلو من معانٍ سياسيّة أيضًا، وذلك بسبب غياب الموارد الحقيقيّة للتنافس عليها، والسياسات التي أتبعها إسرائيل للحفاظ على المبنى التقليديّ القديم، عبر الكثير من الأدوات [...] وغياب الأفق لدى الطبقة الوسطى تخطيطيًّا وبنويًّا للانعتاق مع المبنى التقليديّ. هذا يفسّر مستويات المشاركة المرتفعة، ويفسّر أيضًا غياب الحضور الجديّ للأحزاب العربيّة في انتخابات السلطات المحليّة".³ وفقًا لمصطفى، هذا الغياب يفسّر بقناعة ترسّخت لدى الأحزاب العربيّة مُفادها أنّ أنماط التصويت في السياسة المحليّة لا تحمل دلالات على أنماط تصويت الناخبين العرب وقرارهم في الانتخابات القطريّة، وعلى حضور الأحزاب في السياسة القطريّة. هذا الواقع لا يَزِمُ الانتخابات الحاليّة على الرغم من الحالة السياسيّة الراهنة والحرب على غزّة التي كان متوقّعًا أن تدفع في اتجاه تسييس الانتخابات وحضور أكبر للأحزاب.

في المقابل، نجد أنّه في المناقسة في قوائم العضويّة كان هناك حضور أقوى للأحزاب القطريّة، إذ شاركت في الانتخابات في العديد من السلطات المحليّة، ونجحت القوائم الحزبيّة، أو قوائم تحالفيّة بين الأحزاب وقوائم محليّة، في الحصول على تمثيل لها في عدد كبير من السلطات المحليّة.

³ مصطفى، مهتّد. مصدر سابق.

تدخّل الجريمة المنظّمة في الانتخابات المحليّة

برز حضور الإجرام المنظّم وتأثيره في الانتخابات الأخيرة، كنتيجة مباشرة لاستمرار تجاهل الشرطة والمؤسّسات الحكوميّة لهذه الظاهرة وتواطؤها معها.⁴ ففي التقرير الذي أعدّه الصحفيّ ضياء حاج يحيى لصحيفة "هآرتس" قبيل الانتخابات المحليّة، يوضّح مدى تدخّل وتأثير الإجرام المنظّم على الانتخابات المحليّة، استنادًا إلى تقارير الشرطة الإسرائيليّة؛⁵ إذ يشير التقرير أنّ الشرطة "رصدت حصول زيادة كبيرة في عدد حالات العنف الممارس ضدّ المنتخبين والعاملين في سلطات محليّة عربيّة خلال الشهرين الأخيرين، مع اقتراب موعد الانتخابات المحليّة".⁶ ويضيف: "أحبط عدد غير قليل من المحاولات التي قامت بها منظّمات إجرامية للتأثير على نتائج الانتخابات في السلطات العربيّة في الماضي". وكانت ثمة اعتقالات نُفذت قبل السابع من تشرين الأوّل (2023/10/7)، في طمرة والناصرة وكفر كتّا وكفر ياسيف واللقية، تتعلّق بمحاولات تدخّل منظّمات الإجرام في الانتخابات المحليّة؛ إذ تحاول تلك المنظّمات، في ظلّ التراجع في الوضع الاقتصاديّ، السيطرة على المصادر الماليّة المتوافرة عبر السلطات المحليّة.

تُظهر معطيات لجنة الطوارئ لمكافحة الجريمة والعنف، التابعة للجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة، أنّه منذ أيّار الفائت (2023)، وقع ما لا يقلّ عن ثمانية عشر (18) حادث إطلاق نار وتهديدات وأعمال تخريب واعتداءات مرتبطة ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر بمسؤولين منتخبين، أو بموظّفين في السلطات المحليّة العربيّة. وبحسب رئيسة اللجنة، المحامية راوية حندقلو، العديد من أعمال العنف والتهديدات المتعلقة بالانتخابات المحليّة "لا يجري الإبلاغ عنها على الإطلاق، بسبب عدم الثقة في نظام الشرطة وحماية حياتهم وحياة أفراد أسرهم".⁷

وكان جهاز الأمن العامّ ("الشاباك") قد حدّر في العام الماضي من محاولات سيطرة منظّمات الجريمة على عدد من السلطات المحليّة العربيّة، واقترح تأجيل الانتخابات في عدد من السلطات المحليّة العربيّة.⁸ وفعلاً اقترح عدد من الوزراء، خلال جلسة الحكومة في شهر آب العام الماضي، فحص إمكانية تأجيل انتخابات السلطات المحليّة في البلدات العربيّة، بذريعة محاربة عصابات الإجرام، إلّا أنّ المستشارة القضائيّة للحكومة ووزير الداخلية عارضًا خطوة كهذه. وأشارت معلومات جهاز الأمن الإسرائيليّ العامّ ("الشاباك") إلى أنّ ثمة مرشّحين أو منتخبين أو مسؤولين في ما بين خمس عشرة وعشرين (15-20) سلطة محليّة عربيّة واقعون تحت طائلة تهديد من منظّمات الإجرام في المجتمع العربيّ.

⁴ للتوسّع بشأن إهمال وتواطؤ الحكومات الإسرائيليّة وجهاز الشرطة مع الجريمة المنظّمة والعنف في المجتمع العربيّ، في الإمكان مراجعة التالي: ورقة تقدير موقف. (2023). أيّار). إعادة تعريف أفة الجريمة والعنف لدى المجتمع العربيّ. [مدى الكمل](#).

⁵ حاج يحيى، ضياء. (2024، 2 شباط). مع اقتراب موعد انتخابات السلطات المحليّة يرتفع منسوب العنف في البلدات العربيّة. [هآرتس](#).

⁶ المصدر السابق.

⁷ المصدر السابق.

⁸ عرب 48. (2023، 25 آب). التلويح بتأجيل انتخابات السلطات المحليّة العربيّة: الشاباك يبحث عن ذريعة. [عرب 48](#).

وقد ناقشت اللجنة الوزاريّة لمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ هذه الاقتراحات، في اجتماع خاصّ عُقد بدايةً أيلول المنصرم (2023)، برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.⁹ خلال الاجتماع، عرّض "الشاباك" والشرطة الإسرائيليّة قائمة تضمّ اثنتي عشرة (12) بلدة عربيّة، زاعمين أنّ ممثليّن عن منظمات إجراميّة قد يفوزون فيها برئاسة السلطة، أو قد يتعرّض مرشّحون فيها للتهديد من قبل منظمات الإجرام التي تسعى إلى السيطرة على السلطات المحليّة. وقد أوصت اللجنة الوزاريّة الطواقم المهنيّة المعنيّة بتدأوس إمكان تأجيل الانتخابات في هذه السلطات المحليّة، أو تعيين لجان من قبل وزارة الداخليّة لإدارتها، بذريعة "عدم السماح بسيطرة منظمات الإجرام عليهما".

قبل يوم واحد من موعد انتخابات السلطات المحليّة، نُشرت تقارير حول تحذير "الشاباك" لوزير الداخليّة، مرّة أخرى، من اختراق أو استيلاء منظمات إجراميّة على سبع سلطات محليّة في الوسط العربيّ وتشغل مناصب رئيسيّة فيها، وحدّرت من أنّ المنظمات تلك تعمل على التأثير على الانتخابات المحليّة، وبناء على ذلك حدّر "الشاباك" وأوصى بإلغاء الانتخابات المقرّرة في هذه البلديّات، لكن وزير الداخليّة موشيه أربيل رفض الاقتراح.¹⁰

موقف جهاز المخابرات ("الشاباك") هذا يعني عمليّاً خضوع المؤسسات الحكوميّة لقواعد اللعبة التي تفرضها الجريمة المنظمة، وتحوّلها إلى أمر واقع في البلدات العربيّة بدراية المؤسسات الأمنيّة. فبدلاً من أن تقترح المؤسسات الأمنيّة أدوات وخططاً للتعامل الجديّ مع هذه الظاهرة، وتنقّذها على أرض الواقع، تقترح هذه المؤسسات فرض عقاب جماعيّ على بعض البلدات العربيّة بإلغاء الحقّ الديمقراطيّ الأساسيّ في الانتخاب والترشّح، وتستغلّها لزيادة التحكّم والسيطرة على السلطات المحليّة العربيّة.¹¹ يمكن اعتبار هذا وجهًا آخر من تواطؤ المنظومات الأمنيّة مع منظمات الجريمة.

شُح تمثيل النساء

ثمة عامل ثالث لم يتغيّر في الانتخابات المحليّة الأخيرة هو التمثيل الضئيل جدّاً للنساء العربيّات في قوائم العضويّة، وانعدام ترشّح نساء لرئاسة المجالس المحليّة والبلديّات العربيّة انعدامًا تامًّا.

في انتخابات السلطات المحليّة عام 2018، تنافست بعض النساء في إطار القوائم الانتخابيّة. في المحصّلة، نجحت ثماني عشرة (18) امرأة عربيّة في الوصول إلى عضويّة المجالس المحليّة والبلديّات، من أصل 700 عضو.¹² في الانتخابات الأخيرة، ووفقًا لمعطيات جمعيّة "كيان"، بلغ عدد النساء اللواتي تمكّنن من النجاح في الانتخابات إحدى وعشرين (21) عضوة شاركن في

⁹ عرب 48. (2023، 7 أيلول). الحكومة الإسرائيليّة تدرس تأجيل الانتخابات في 12 سلطة محليّة. [عرب 48](#).

¹⁰ برينر، هوشوع. (2024، 26 شباط). الشاباك يحذر من تغلغل منظمات إجراميّة في 7 سلطات عربيّة، ويوصي بتأجيل الانتخابات فيها. [هآرتس](#).

¹¹ ورقة تقدير موقف. (2023، أيلول). الجريمة المنظمة... حُجة لزيادة الرقابة على السلطات المحليّة والمجتمع العربيّ. [مدى الكرمل](#).

¹² عرب 48. (2018، 2 تشرين الثاني). 18 امرأة نجحن في انتخابات السلطات المحليّة العربيّة. [عرب 48](#).

الانتخابات بقوائم حزبيّة أو محليّة غير حزبيّة. على الرغم من الارتفاع الطفيف في عدد النساء، ما زال التمثيل النسائيّ قليلاً جدّاً وغير ملموس في الانتخابات، وهو ناتج عن استمرار المعوقات البنيويّة لمشاركة النساء في السياسة المحليّة والتي تفوق تلك المتعلّقة بالمشاركة في العمل السياسيّ عامّة لدى المجتمع العربيّ.¹³

انتخابات السلطات المحليّة مقدّمة لمنافسة سياسيّة على منصب رئيس اللجنة القطريّة

على الرغم من ضعف حضور الأحزاب السياسيّة القطريّة في انتخابات السلطات المحليّة، وغياب الطروح السياسيّة من المنافسة المحليّة، وعلى الرغم من الغياب المطلق للحرب على قطاع غزة، وكذلك غياب أثرها في الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة للفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر، عن مَحاوِر الانتخابات، فإنّ المنافسة على منصب رئاسة اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة، وعلى سكرتارية اللجنة، ستتّسم -على ما يبدو- بطابع المنافسة الحزبيّة والسياسيّة، وذلك لأوّل مرّة منذ فترة طويلة.

منذ العام 2018، شغل منصب رئاسة اللجنة القطريّة رئيسُ مجلس عارة عرعر المحامي مُضَرّ يونس، وقبله شغل المنصب رئيسُ بلدية سخنين مازن غنايم، وكان كلاهما مرشّحين مستقلّين. بعد فوز مازن غنايم مجدّداً برئاسة بلدية سخنين، أعلن عن نيّته ترشيح نفسه مجدّداً لرئاسة اللجنة القطريّة، وأعلنت الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة - القائمة الموحدّة دعمها لترشيحه.¹⁴ في المقابل، مؤخّراً أعلن د. سمير محاميد رئيس بلدية أمّ الفحم، المقرّب من الحركة الإسلاميّة الشماليّة، عن نيّته هو كذلك الترشّح لهذا المنصب.

في السنوات الأخيرة، تحوّلت اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة إلى لاعبٍ جديّ في السياسة القطريّة، ولا سيّما في فترة إقرار الخطّة الحكوميّة لتطوير الاقتصاد العربيّ عام 2015 (المعروفة بـ "خطّة 922")؛ فقد قامت بدورٍ في وضع الخطط الحكوميّة وفي تنفيذها، وباتت عنواناً للوزارات الحكوميّة في تواصلها مع المجتمع العربيّ - وإن كان ذلك من باب محاولة الحكومة أن تهتمّ دور الأحزاب العربيّة ولجنة المتابعة، وأن تعزّز المطالب المدنيّة على حساب المطالب القوميّة الجماعيّة.

علاوة على هذا، بدأت اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة في السنوات الأخيرة بإجراء عمليّة مأسسة - وإن كانت متواضعة - عن طريق إقامة لجان عمل متخصصة في عدّة مجالات، من بينها: التطوير الاقتصاديّ؛ مكافحة الجريمة والعنف؛ التعليم. من هنا نجد أنّ مكانة اللجنة القطريّة قد تغيّرت في السنوات الأخيرة، وازدادت وظائفها ومهامّها، وبخاصّة

¹³ في هذا الصدد، انظر: عنبتاوي، رفاة. 2017. إقصاء النساء الفلسطينيّات عن مجالس السلطات المحليّة: واقع وتحديات بين قمع الدولة وقمع المجتمع. حيفا: [كيان - تنظيم نسويّ](#).

¹⁴ عرب 48. (2024، 4 آذار). اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة تستعدّ لانتخاب رئيس لها: من المرشّحون حتى الآن؟. [عرب 48](#).

في التواصل والعمل مع الوزارات والمؤسّسات الحكوميّة، وهو ما يسبغ أهميّة أكبر على هويّة رئيس اللجنة وأعضاء السكرتارية وعلى توجّهاتهم السياسيّة ورؤيتهم لكيفيّة العمل حيال الوزارات والحكومة.

تجري هذه المنافسة في سياق مسعى الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة إلى زيادة تأثيرها على اللجنة القطريّة للرؤساء، في سبيل رفع مكانة هذه الحركة وتأثيرها على المجتمع العربيّ، وتسويق مشروعها الاندماجيّ في المؤسّسات الإسرائيليّة، بينما ستحاول الأحزاب العربيّة الأخرى الحيلولة دون هذا؛ وذلك بسبب المنافسة السياسيّة والاختلاف في وجهات النظر والأهداف مع الحركة الإسلاميّة.

بالإضافة إلى ذلك، تشكّل اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة العربيّة مركّباً أساسياً من مركّبات لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة؛ فأعضاء سكرتارية لجنة الرؤساء (وعدددهم 17) هم جزءٌ من المجلس المركزيّ للجنة المتابعة وأصحاب حقّ اقتراع في اختيار رئيس لجنة المتابعة. لذا، يمكن أن يكون لهويّة رئيس اللجنة القطريّة للرؤساء، ولهويّة أعضاء السكرتارية، تأثير على انتخاب الرئيس القادم للجنة المتابعة التي أعلن رئيسها الحاليّ محمّد بركة عدّة مرّات عن نيّته إنهاء مهامه رئيساً لها.

هنا تتشابك في لجنة واحدة جوانب ومصالح عدّة: جانب إدارة علاقة المواطنين العرب بالمؤسّسات الرسميّة والوزارات والحكومة، والتداخل بين المدنيّ المعيشيّ والقوميّ الجماعيّ، وجانب العمل السياسيّ الجماعيّ للفلسطينيّين في الداخل، ومكانة ودور لجنة المتابعة العليا. تلك جميعها مترابطة في ما بينها؛ وهو ما يزيد من أهميّة الانتخابات القادمة لرئيس اللجنة القطريّة وللسكرتارية، ويرشّحها لتكون انتخاباتٍ مسيئةً وحزبيّة.

خاتمة

على غرار انتخابات السلطات المحليّة في سنوات سابقة، مرّت الانتخابات المحليّة في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل دون أن تخضع لنقاش جماهيريّ معمّق كما تستحقّ، وبخاصّة على ضوء الحالة السياسيّة الراهنة في ظلّ الحرب على قطاع غزّة، وسياسات الإخراس والملاحقة المنتهجة تجاه المجتمع العربيّ، ومحاولات المؤسّسة أن تغيّر قواعد اللعبة السياسيّة وتقييد مكانة المجتمع العربيّ، ومن ضمن ذلك مكانة السلطات المحليّة العربيّة. فالسياسة المحليّة العربيّة تحمل الكثير من الدلالات بشأن وجهة ووجه المجتمع الفلسطينيّ على المستويات الاجتماعيّة والسياسيّة والقبيعيّة، ويُفترض أن يكون لها دور سياسيّ هامّ في تنظيم المجتمع العربيّ وتمثيل مصالحه الجماعيّة. وعلى وجه الخصوص اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة كلجنة عمل جماعيّ للمجتمع العربيّ.

أنماط مشاركة المجتمع العربيّ في الانتخابات لم تختلف عمّا كان في سنوات سابقة، كذلك غياب الأحزاب السياسيّة القطريّة، وتهميش النساء عن الترشّح للعضويّة ولرئاسة السلطات المحليّة. الجديد في الانتخابات المحليّة الأخيرة كان دخول

منظّمات الإجرام على نحوٍ جدّيّ إلى حقل الانتخابات المحليّة، وإمكانية أن تتحوّل انتخابات رئاسة اللجنة القطريّة لرؤساء السلطات المحليّة إلى منافسة سياسيّة وحزبيّة، تتدخّل فيها الأحزاب السياسيّة تدخُّلاً جدّيّاً.

ملحق: نسب التصويت في البلديات العربيّة

اسم البلد	عدد أصحاب حقّ الاقتراع	عدد المصوّتين	نسبة التصويت
عين ماهل	10,161	9,550	93.99%
ساجور	3,360	3,134	93.27%
كفر مندا	14,632	13,616	93.06%
البعينة النجيدات	7,496	6,974	93.04%
يركا	12,005	11,162	92.98%
كعبية طبّاش-حجيرات	4,277	3,916	91.56%
دير حنّا	8,271	7,518	90.90%
كفر برا	2,807	2,544	90.63%
جولس	5,177	4,665	90.11%
كفر قاسم	17,685	15,934	90.10%
كفر كنّا	16,895	15,044	89.04%
دالية الكرمل	13,910	12,382	89.02%
فسّوطة	2,795	2,487	88.98%
شعب	5,502	4,833	87.84%
بيت جنّ	9,577	8,408	87.79%
حرفيش	5,051	4,432	87.75%
المشهد	6,270	5,455	87.00%
كابول	9,172	7,973	86.93%
سخنين	24,434	21,097	86.34%
معليا	2,709	2,336	86.23%
البقية	4,819	4,143	85.97%

85.83%	3,839	4,473	عيلبون
85.72%	8,661	10,104	عبلين
85.45%	9,251	10,826	كسيّفة
84.18%	2,485	2,952	كوكب أبو الهيجا
83.84%	21,707	25,892	طمرة
83.07%	7,821	9,415	دير الأسد
82.96%	5,024	6,056	عيلوط
82.15%	6,507	7,921	دبورية
81.99%	7,928	9,669	الفريديس
81.89%	5,205	6,356	البعنة
81.70%	7,980	9,768	نحف
81.64%	14,492	17,751	المغار
81.58%	4,973	6,096	الزرّازير
80.98%	6,003	7,413	بير المكسور
80.73%	4,876	6,040	أبو غوش
80.40%	7,799	9,700	اللقية
80.33%	4,097	5,100	يانوح جتّ
80.32%	5,186	6,457	كسرى-سميع
79.54%	8,399	10,559	أبوسنان
79.52%	8,727	10,974	إكسال
79.48%	2,099	2,641	الجشّ
79.46%	11,613	14,615	كفرقرع
79.29%	6,005	7,573	جلجولية
79.25%	7,874	9,936	عسّفيا
78.30%	25,754	32,890	الطيّبة
78.05%	9,877	12,654	الرينة
77.63%	3,924	5,055	طوبا الزنغريّة
77.57%	3,722	4,798	الشبلي-أمّ الغنم
76.59%	11,142	14,547	يافا الناصرة
75.77%	5,275	6,962	شقيب السلام
75.23%	31,758	42,212	راهط

75.18%	9,025	12,005	تل السبع
73.97%	7,526	10,174	جسر الزرقا
73.87%	15,336	20,760	الطيّرة
73.16%	11,708	16,004	جديّدة المكر
72.72%	7,641	10,508	حورة
72.28%	8,453	11,694	مجد الكروم
72.05%	6,611	9,175	جتّ
71.31%	7,704	10,804	عرعرة النقب
70.99%	11,791	16,610	قلنسوة
70.67%	13,648	19,311	عرّابة
70.55%	15,620	22,139	باقة الغربيّة
67.34%	7,172	10,651	طرعان
66.89%	10,077	15,065	عرعرة
65.35%	21,202	32,444	شفاعمرو
59.19%	1,862	3,146	المزرعة
54.92%	3,696	6,730	الرامة
54.13%	4,637	8,567	كفرياسيف
50.97%	20,792	40,789	أمّ الفحم
47.91%	29,548	61,675	الناصرّة
79.63%			المعدّل العامّ